

# آليات تمييز الأخبار المزيفة المعاصرة وفقاً لمنهج النقد الحديثي

*methodology of Distinguishing Contemporary Fake News  
According to the Methodology of Hadith Criticism*

م.م. محمدرضا محمود كمال الدين Asst. Lect. Muhammad Reda M. Kamal Al-Din

كلية الفقه / جامعة الكوفة Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

[mohammadridham.kamalaldeen@uokufa.edu.iq](mailto:mohammadridham.kamalaldeen@uokufa.edu.iq)

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥ / ١١ / ١٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٤ تاريخ النشر: ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣٠

## ملخص

تتسبب ظاهرة انتشار الأخبار المزيفة المعاصرة في آثارٍ لا تقتصر في التأثير على التكوين المعرفي والسلوكي للشخص وحسب، بل تتعداه نحو التأثير إلى كيان المجتمع وكّله، وقد كان لعلم الحديث جهودٌ متعدّدة ورسبيّة في النقد والتحقّق من نقلة الأخبار والتحقّق من مضامينها؛ لذا يحاول هذا البحث تحصيل الاستفادة من تلك القواعد النقديّة التميّزيّة في إيجاد آليات معرفيّة تُسهّم نحو تمييز الأخبار المزيفة المعاصرة عن غيرها، هادفاً من ذلك تحقيق الاستقرار المعرفي السليم للأفراد والمجتمعات.

**الكلمات المفتاحية:** الأخبار المزيفة، النقد الحديثي، نقد السند، نقد المتن، علم الحديث.

كانون الأول ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

السنة: العشرون

العدد: ٥٣ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqh.v2i53.22365>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



Submission date: 14/11/2025

Acceptance date: 24/12/2025

Publication date: 30/12/2025

## Abstract

The phenomenon of the spread of contemporary fake news causes effects that are not limited to affecting the cognitive and behavioral formation of the individual, but extend to affecting the entity of society as a whole. The science of Hadith has made multiple and sound efforts in criticizing and verifying the transmission of news and its contents. Therefore, this research attempts to benefit from those discriminatory critical rules in finding cognitive mechanisms that contribute to distinguishing contemporary fake news from others, aiming to achieve sound cognitive stability for individuals and societies.

**Keywords:** Fake news, hadith criticism, chain of transmission criticism, text criticism, hadith science.

العدد: ٥٣  
المجلد: ٢  
السنة: ٢٠  
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

الأيام تميز الأخبار الموثقة المعاصرة  
وفقاً لمنهج النقد الحديثي

## مقدمة

تُعَدّ الأخبار المتناقلة بين النَّاسِ واحدةً من مواطنٍ تحصيل المعرفة لديهم؛ ويترتَّب على هذا أنّ المعرفة الشَّائعة مُجمعيّاً تكون رهينةً بمدى دقّة الخبر وسلامة مضمونه.

من هُنَا كان السَّعي ممّن يسعى نحو التأثير في النَّاسِ إلى تحصيل أسلوبٍ يوصلُ الخبر إليهم، سواءً بإعلامهم بالنَّشاطات، أو تبليغهم بالبيانات، أو مجرد بث الخبر إليهم بما يتضمّنه من رسالةٍ خفيّة، وهذا الأسلوب قد يكون سليماً، أو قد يكون مضرّاً لا يبغى الصّلاح.

وتأسيساً على ذلك، ظهرت في الوقت الحاضر أخبارٌ مخالفةٌ للواقع، مجانيةٌ للحقيقة، والتي تُعرف بـ "الأخبار المزيفة"، يهدفُ صانعوها إلى جرّ المخاطبين نحو دائرةٍ معرفيّةٍ محدّدةٍ مُسبقاً، بعيداً عن قصدٍ إبلاغهم الواقع، بل لأغراضٍ ومآربٍ تتعدّد وتختلف، لكنّها مشتركةٌ في كونها غير سلميّةٍ أخلاقياً ولا سلميّةٍ معرفيّاً.

## مشكلة البحث:

ولما يُمكنُ أن يتسبّب به شيوع الأخبار المزيفة على واقع المجتمع من فوضىٍ وقلقٍ سلوكيٍّ أو معرفيٍّ، كان لزاماً البحثُ عن أفضل الآليات التي يُمكنُ بيانها إلى النَّاسِ، يتحقّقون بوساطتها من سلامة ما نُقلَ إليهم من إخباراتٍ، ليضمنوا صحّة ما يتبعوه بعيداً عن الأغراض غير السّليمة.

وقد كانَ للبحث الحديثيّ عند علماء المسلمين جهودٌ كبيرةٌ في وضع آلياتٍ بالغة الأهميّة، باعتمادها يتمّ ضمان سلامة الصّحة للخبر بنسبةٍ معرفيّةٍ كبيرة.

هنا، أخذ البحث تبياناً جُملةً من تلك الآليات المعروفة بآليات "النقد الحديثي"، محاولاً تعميم سلوكها المعرفي التّافع وجعلها آلياتٍ عامّة تهدف إلى تمييز الأخبار المزيّفة في الوقت الحاضر، مع الإشارة إلى أن البحث عمِدَ إلى ذكر آلياتٍ عامّة تهدف إلى تكوين وعي سلوكيٍّ يُمكن من يُعملها من التّمييز بين الخبر المزيّف وغيره، ولم يشأ البحث إيرادَ التّطبيقات؛ ذلك أنّ هدفه تَأصيليٌّ نظريٌّ، يؤسّس قاعدةً عامّة يُنتفعُ منها في حقل التّطبيق المتنوّع.

### هدفُ البحث:

يسعى البحث إلى هدفٍ أعلى من إيجاد الآلية التّمييزيّة للأخبار، ذلك أنّه يهدف إلى تحصيل الاستقرار المُجمعي، وضمان الأمن الإفرادي، فالخبر المزيّف هو جهالةٌ قوليّة وسلوكيّة، تُسبب أزماتٍ في مختلف المجالات، فتارةً يضرّ الصّحة، وتارةً يضرّ المواطنة الصّالحة، وأخرى يضرّ العقل الإنسانيّ بما هو آلةٌ إنسانيّة رصينة، وتحقيقُ الاستقرار المأمول يقومُ على تَأصيل أساساتٍ تُبعدُ كلَّ ما يُعيقُ ذلك وتُرديه علمياً ومعرفياً.

### مصادرُ البحث:

جرى الاستنادُ إلى عدّة من الأبحاث المُعاصرة التي درست "الأخبار المزيّفة"، ثمّ ذهب البحث صوب الكُتب الحديثيّة التي صنّفها علماء الحديث من المُسلمين، مقلّباً في اصطلاحاتها، هادفاً نحو التّأشير على ما يُمكنُ الاعتماد عليه من صفاتٍ للخبر والمُخبر، تنفعُ في توفير آلياتٍ تمييزيّة للخبر المزيّف عن غيره.

### منهجيةُ البحث:

تمّ تقسيمُ البحث إلى مبحثين، يتوقّف الأوّل منهما على الآليات النّقديّة السنديّة في تمييز حال المُخبر، وتوقّف الثّاني منهما على الآليات النّقديّة المتنديّة المضمونيّة

في تمييز محتوى الخبر ونصّه، سبق المبحثين تمهيداً بمطلبين، فالمطلب الأول جرى فيه تبيان مفاهيمي لمفردات البحث الأساسية، وكان في المطلب الثاني عرضاً لجُملةٍ من الآثار التي تتسبّب بها الأخبار المزيفة المعاصرة.

العدد: ٥٣  
المجلد: ٢  
السنة: ٢٠  
م ٢٠٢٥ / هـ ١٤٤٧

م.م. محمدرضا محمود كمال الدين

## تمهيد

يجري في هذا التمهيد بيانٌ لأمرين متصلين بجوهر هذه الدراسة، الأول منهما في التعريف بالمصطلح المدروس، وبيان ما يتصلُّ به من تفصيلاتٍ، كي يُمكن الحكمُ عليه فيما بعد وإيجاد الآليات العلاجية له؛ إذ لا يُمكن علاج المجهول كما لا يخفى. والثاني منهما في بيان آثار المصطلح المدروس، فكلمًا تعاطفَ خطرُ شيءٍ ظهرت الأهمية البالغة لإيجاد الحلول العلاجية له.

## المطلب الأول: بيان مفاهيمي

يتم في هذا المطلب تبيانٌ لمصطلحاتٍ أساسيةٍ واردةٍ في الدراسة، وعلى ما يأتي:

### أولاً: مفهوم الأخبار المزيّفة

بمراجعة هذا التركيب، يُلاحظُ أنه محتوٍ على مُفردتين هما: (الخبر) و (المزيّف)، أما الخبر فقد جرى تعريفه عند أهل اللغة هو (ما يُنقل عن الغير) (الزبيدي، ١٤١٤، ص ٣٢٥)، والغير هنا عامٌ للإنسان وغيره، وبمعنى آخر فإنّ ((أخبره الشيء وبالشيء: أعلمه أيّاه وأنباه به)) (معلوف، ١٣٧١، ص ١٦٧)، ويبدو جلياً أنّ الخبر فيه مزية الإبلّاغ، أي العلمُ بحدثٍ وإعلامُ الآخر به، سواءً كان فرداً أم مجموعاً، وبدون هذا الإعلام لن يكون الخبرُ خبراً بل علماً شخصياً وحسب. أما التزيّف أو صفة الخبر في أنّه مزيّف، فهو من (الزيّف) ويظهرُ أنّه قد أُخذ: ((من وُصف الدّراهم، يقال: زافَتْ عليه دَراهمُه أي صارت مَرْدودةً لِعِشِّ فيها)) (ابن منظور، ص ١٤٢).

فالمزيّف فيه صفة الغشّ، و((عَشَّهُ يَعِشُّه عِشًّا: لَمْ يَمَحْضُهُ النُّصْحُ وَأَظْهَرَ لَهُ خِلَافَ مَا أَضْمَرَهُ)) (الزبيدي، ١٤١٤، ص ١٥٣-١٥٤)، فالناقل لخبرٍ مُزيّفٍ هو

غاشٍ للمنقول إليه، ذلك أنه لم يؤدِّ إليه الحقيقة، بل أظهر له خلاف الواقع والحقيقة.

وفي المقام الاصطلاحي للتركيب، فإنَّ الأخبار المُزيّفة جرى تعريفها بعدّة من التعريفات، ومن أتمّها ما عرّفت به أنّها ((المعلومات التي تمّ تليفيها ونشرها عمداً بقصد خداع الآخرين وتضليلهم، من خلال تصديق الأكاذيب، أو الشكّ في الحقائق التي يُمكنُ التّحقق منها، وهي معلوماتٌ مضلّلة يتمّ تقديمها على أنّها اخبار)) (الصادق والأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٥٢). وقيل في تعريفها أيضاً: أنّها الأخبارُ التي يتخذُ ظاهرها شكل الحقيقة، وجوهرها التزييف الهادف إلى ترويج قصص كاذبة حول موضوعاتٍ مختلف؛ غرضاً للتأثير على آراء الجماهير وسلوكياتهم لصالح جهةٍ أو فئةٍ معيّنة (يُنظر: يسعد، ٢٠٢٠، ص ١٢٥-١٢٦).

وعلى ما تقدّم، فهي أخبار يصنعها فعلٌ فاعلٍ، وليست تلقائية يتمّ إبلاغها والإخبارُ بها وحسب، وتجرى صناعتها هذه لغرضٍ يرومّه جاعلها، وأغلبه التأثير على مجتمعٍ وسلوكه تجاه قضيةٍ معيّنة؛ وتندرجُ تحت مفهومها عدّة من أنواع التزييفات كالإشاعات والمستندات والمرئيات التي جرى التعديل عليها بغرض حرفها عمّا كانت موجهةً إليه؛ لذا كانت مُلاحظةً حال المُخبر في تلقي الأخبار عموماً أمراً عظيماً الشأن لا يُتخلّى عنه، بما سيأتي توضيحه في قادم البحث، ويُشار هنا إلى أنّ العُنوان البحثي اختصّ بما يلاحظُ منه بادياً بخصوص المزيّفات المُعاصرة؛ ذلك لخطرها المباشر في الوقت الحاضر، على أنّ التزييف لم ينحصر في الأوقات المُعاصرة وحسب، بل جرى تشكّله على طول عمود الوعي الإنسانيّ بأغراضه المتعدّدة، وهذا ما يدلّ عليه بالمباشر إمكانية الاستناد إلى ما وضعه العاملون على

النص الحديثي فيما مضى من آليات تمييز الأحاديث المكذوبة والموضوعة في تمييز وتحقيق حال الأخبار المزيّفة المعاصرة التي تنتشر في الوقت الحاضر.

### ثانياً: مفهوم النقد الحديثي

يُعرّف النقد لغةً على أنه التمييز، فيقال: ((نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف)) (ابن منظور، ج ٩، ص ٤٢٥)، فالتقدُّ محاولةٌ تمييزيةٌ لإخراج الغشِّ والزيف، سواءً كان إخراجاً من شيء ماديٍّ أم من مقولةٍ فكريةٍ.

والحديثُ المقصودُ في التركيب هو ((كلام يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره)) (السبحاني، ١٤٢٨، ص ١٩)، والمعصومُ يُرادُ منه وفقاً للنظرة الإسلامية العامة هو شخصُ النبي الأكرم، أما وفقاً للنظرة الإسلامية الخاصة وهي النظرة الإمامية فيرادُ منه النبي الأكرم أو أحدُ الأئمة الكرام من أهل البيت.

وبملاحظة المفردتين يتضح المعنى من التركيب، والذي يهدف إلى التمييز بين الأحاديث، فيقبل الصحيح والمعتبر منها ويتركُ غيره؛ لذا جرى تعريفُ نقد الحديث بأنه ((علمٌ يبحثُ في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن)) (الغوري، ١٤٢٨، ص ٨١٦). على أنّ التقدَّ الحديثي هو البحثُ العام، ويندرجُ فيه بحثانُ أخصّان، الأولُ منهما هو (النقد المتني) وهو الذي يُعنى في التقدُّ الجاري على متن الرواية وهو لفظها، والثاني منهما هو (النقد السندي) والذي يُعنى منه التقدُّ الجاري على نقله الحديث وهم رواته من حيث حالهم في القوة والضعف (الهاشمي، ٢٠٠٩، ص ١٣).

والسببُ في الإشارة هنا إلى قسمي (التقدَّ الحديثي) هو ما سيستعمله البحث فيما سيأتي من الآليات النقدية لكلا القسمين، وهو نقد الخبر ونقد المُخبر، بما

يؤدّي الهدف المُراد من الدّراسة في توفير آليّات تُعنى بمحاولة التّمييز بين الأخبار المزيفة المعاصرة وغيرها.

### المطلبُ الثّاني: الأخبارُ المزيفةُ وما تسبّب من آثار

يُعَدُّ الأثرُ خيرٌ دليلٍ على نوع المؤثّر، فإن كان الأثرُ نافِعاً كان المؤثّر خيراً وحَسَناً، والعكسُ صحيحٌ كما يُقال. من هُنا لزمَ ملاحظةُ بعضٍ من آثار الأخبار المزيفة، ليعرف واقعها المُضِرّ، ويكونَ توفيرُ الآليّات العلاجيّة لتحديدِها ودرءِها عملاً مبرّراً علمياً وأخلاقياً، ومن تلك الآثار:

أولاً) إنّ من أعظم الأخطار لانتشار الأخبار المزيفة هو تسبّبها بانعدام الاستقرار؛ ذلك لأنّها تنتشرُ في وسائل تواصلية على تماسٍ مباشرٍ مع النَّاسِ، وبالأخصّ الشباب منهم، وخطرها يكمنُ حين وجودها أوقات الأزمات والتوتّرات، ممّا يتسبّبُ بإثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار (عبد الغني، ٢٠٢٠، ص ٢٧).

ثانياً) ينسحبُ تأثيرها الضارُّ إلى ما يقوِّض سلامة الإنسان مباشرةً، وهي صحّته، وهذا ما يُلحظُ فيما تُسببه الأخبارُ الرّائفة من أذىٍ ودُعرٍ حين شيوع حالاتٍ صحيّة عامّة تُهدّد سلامة أفراد المُجتمع، فُتسبّبُ التيه والضّيع والفوضى، بما دعا المنظّمات الصحيّة العالميّة إلى التصدّي لها ومكافحة وجودها، هدفاً لتقليل الأذى الصحيّ على المُجتمعات المتضرّرة (يُنظر: الهلالي، ٢٠٢٤، ص ٦٦٢-٦٦٣).

ثالثاً) مضافاً إلى ما تقدّم، فإنّ الأخبارَ المزيفة تُسهّمُ في تضييع البوصلة الفكريّة والحسّ النقديّ السّليم لدى أفراد المُجتمع، بما يجعلهم عاجزين عن التّمييز بين الحقيقة وضدّ الحقيقة (يُنظر: دواحي و سحنون، ٢٠٢٣، ص ٣٥٤)، وهذا ما يعني كونَ المُجتمع غرضاً سهلاً لكلِّ من يكتُب ويُملي رأياً أو يبثّ خبراً، ففقدان الحسّ النقديّ يعني فقدانَ آلةٍ عقليّة بارزة تُحدّد المخاطر الفكريّة والسلوكيّة وتتجنّبها.

رابعاً) كذلك، تتسبب الأخبار المزيفة فيما يصح أن نُسَمِّيه بالتحديد الذهني، وهو أن يُحشر المُخاطبون في فئةٍ معلوماتيّةٍ محدّدة سلفاً، يصنعها جاعلوا تلك المزيفات، فيستقرّ أمرُ المخاطبين على هذه الفئة من الأخبار دون غيرها؛ ممّا يعني تحييدهم عن الحقيقة واستعمالهم للخبر المزيف كمصدرٍ معرفيٍّ وحيدٍ (يُنظر: رحموني، ٢٠٢٠، ص ٢٠٢).

خامساً) يتعاظمُ خطرُ أثر الأخبار المزيفة فيما لو جرى استعمالها في إيقاد جذوة الانقسامات المُجتمعيّة، فإنّ النّشرَ المُزيّف الذي يوحى بالكرهية بين أفراد المُجتمع يودّي بالتّبع إلى إيجاد الانقسامات المُجتمعيّة حوله، بما قد يعني فتناً عصبيةً تُصابُ بها المُجتمعات نتيجةً لتضليلٍ غير ذي قيمة معرفيّة ولا واقعيّة (يُنظر: قاسم، ٢٠٢٣، ص ٧٦).

سادساً) بالإضافة لما تمّ ذكره، فإنّ الأخبار المزيفة يُمكنُ أن تتسببُ بجملة من الآثار، كالتسبب في إرباك السوق الماليّ، أو التأثير على القرار السياسيّ بما يجعله غير فاعلٍ في تلبية تطلّعات المواطنين، أو تغيير السياسات العامّة بما لا يُحقّق مصلحةً للوطن ومواطنيه، فضلاً عن تضليل الرأي العامّ عن القضايا الحقيقيّة وإشغاله بتشتيت انتباهه نحو مزيفاتٍ لا واقع لها تُشغلُ الفرد عن واقعه الحقيقيّ ومشكلاته (يُنظر: الصادقي والأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٦٠-١٦١).

إنّ هذه الآثار التي تلي انتشار الأخبار المزيفة بخطورها وتأثيرها على الأفراد والمجتمع، تكشفُ عن ضرورة البحث عن الآليات العلاجيّة لهذه الظاهرة غير السليمة، بأن تكون آلياتٍ علاجيّةٍ على تعدّد المعارف البشريّة هدفاً نحو منع هذه الظاهرة والسيطرة عليها درءاً لما تُسببه من مُضرات.

## المبحث الأول: آليات النقد الحديثي السندي في تمييز الأخبار المزيفة

### المُعاصرة

يُعنى من السند في علوم الحديث أنه ((طريق المتن)) (السبحاني، ١٤٢٨، ص ١٨)، وبعبارة أكثر تفصيلاً فهو ((الرواة الذين رووا المتن)) (خير آبادي، ١٤٢٩، ص ٧٣)، فسند الحديث هو أسماء رواته الذين أوصلوا متنه ونقلوه.

وعلى ذلك، فإن المراد من النقد السندي هو ((تمييز الأحاديث الصحيحة السند من الأحاديث الضعيفة السند)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ١٥)، وهذا التمييز إنما يعود إلى ملاحظة أحوال رواة السند الخاصة، وهي الأحوال التي لها دخل في قبول حديثهم من عدمه، فيترتب على تلك الملاحظة تصحيح سند الحديث ومن ثم الأخذ به، أو تضعيفه وما يترتب عليه من تركه.

والحديث هو خبر، إذ أن الخبر ((في اصطلاح المحدثين يرادف الحديث)) (السبحاني، ١٤٢٨، ص ١٩)، وتوجد بعض من الأقوال الداهية إلى التفريق بينهما، إلا أن الواقع الاستعمالي والمعنى اللغوي يوجي بالترادف أو التماثل في جزء كبير من المعنى، ويترتب على ذلك إمكانية الانتفاع من الآليات المتبعة في نقد أسانيد الأحاديث والتمييز بينها في نقد الأخبار المزيفة وتمييز صحيحها عن غيره.

ويستند البحث النقدي في السند إلى ملاحظة حال رواة الحديث كما تقدم ذكره، فإن كانت أحوالهم مقبولة ومسببة للاعتماد والاطمئنان بسلامة نقله جرى قبول الحديث، والعكس صحيح وتام.

تأسيساً على ذلك، ستلاحظ هذه الدراسة ثلاثة من الآليات المعتمدة في قبول الأخبار وفق منهج النقد السندي لها، مع الإشارة إلى كيفية الانتفاع منها في تمييز الأخبار المزيفة المعاصرة، وهي على الآتي:

## أولاً) توافر (الوثاقة) في الراوي

يعني (الثقة) في اللغة أنه الموثَمَن (الزبيدي، ١٤١٤، ج ١٣، ص ٤٧٢)، فالشَّخْصُ الثَّقَةُ هُوَ ((مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَيُوثَمَنُ)) (خير آبادي، ١٤٢٩، ص ٤٤)، أمَّا في الاصطلاح الحديثي فالثَّقَةُ هُوَ ((هُوَ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ صِفَتِي الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ)) (خير آبادي، ١٤٢٩، ص ٤٤)، وتوافر هذه الصِّفة في شخصِ المُخْبِرِ وَهُوَ الرَّاوي يعني أنها ((تقتضي الاطمئنان من الكذب والتحرُّز عن السهو والنسيان، إذ مع اعتياد الرجل الكذب وكثرة السهو والنسيان لا يُمكن الوثوق به)) (المامقاني، ١٤١١، ج ٢، ص ١٤٦).

إنَّ تطبيق صفة (الوثاقة) على نقلة الأخبار المُعاصرة، في ضرورة مُلاحظة أحوالهم من كونها معروفة معلومة، يعني إيجاد آليّة مهمّة وركيزة علميّة ذات قيمة معرفيّة كبيرة في تمييز الخبر المُزَيَّف عن غيره، فإنَّ أغلب الأخبار المزيفة إنّما يتم إنشاؤها من صفحات إلكترونيّة ومواقع مجهولة، ومن شخصٍ غير معلومين، ويتم تناقلها بين أفراد المجتمع والمستخدمين لوسائل التّواصل على تنوعها، ووفقاً للنقد السندي الحديثي فإنَّ الخبر إن كان رواه غير معلومين من حال وثاقتهم فهو خبرٌ لا يصحّ الاعتماد عليه؛ ذلك لإمكانية كون الراوي مجهول الحال كذاباً أو وضاعاً أو مدّساً، وبطبيعة المنطق العلميّ فإنَّ مثل هذه الصِّفات لا تورث اطمئناناً فيما ينقلها من مضمونٍ من تتوقّر فيه وتتحقّق.

من هنا قيل بلزوم الحذر من الحسابات الوهميّة، وهي التي تُجْهَلُ هُويّة مالِكها، فلا يُدرى حاله، وهي من الآليّات المهمّة في تمييز الخبر المزيف وملاحظته (دواجي وسحنون، ٢٠٢٣، ص ٣٥٦).

## ثانياً) رواية الصحيح والسقيم

تعدُّ رواية الصحيح من الأحاديث مع رواية السقيم منها واحدةً من ((من أفاض الذمَّ)) (جديدي نزا، ١٤٢٢، ص ١٩٦)، ويتماثل معها وصف (المُخلط أو المُختلط)، وهو ذاك المُخبرُ الذي لا يبالي بنوع الأخبار التي يرويها، فهو ((مَن لا يبالي عمَّن يروي وعمَّن يأخذ، يجمع بين الغثِّ والسَّمين، والعاطل والثَّمين)) (المامقاني، ١٤١١، ج ٢، ص ٣٠٣)، وهو بتعبيرٍ آخر ((التساهل في رواية الحديث، فلا يحفظ الراوي الحديث مضبوطاً، ولا ينقله مثلما سمعه)) (الفضلي، ١٤٢٠، ص ١٢٤).

إنَّ ما تقدَّم يعني لزوم التثبُّت من حال الناقل للخبر، في أنَّه لا يتسامح مع مصدر إخباره، فيتأكد ويتوتقَّ قبل النقل، ولا ينقل كلَّ ما يبلغه كيف كان، وهذه ضابطةٌ بالغة الأهميَّة والأثر، فإنَّ كثيراً من مصادر الأخبار المزيفة إنما هي حشوُّ ونقل دون تثبُّت، وبملاحظة حالها فإنَّ التوقُّف في الأخذ منه ضروريٌّ للمتابع الحذر، وهي علامةٌ وقرينةٌ مهمَّة على الاحتمال الكبير لكون الخبر مزيفاً ومجانباً للحقيقة والواقع.

ولما تقدَّم، فقد جرى التحذيرُ (( من الأخبار التي تحملُ نصفَ الحقائق؛ لأنَّها يُمكنُ أن تكون صعبةً جداً للتحقق منها، ويصعبُ في نفس الوقت تصنيفُها على أنَّها مضمونٌ كاذبٌ أو مضللُّ)) (رحموني، ٢٠٢٠، ص ٢٠٦)، فإنَّ الخلط أو التخليط عند المُخبر هو عينُه ما يُسبب احتواء الخبر على صدقٍ وزيْف، بما يعني أنَّ اتِّصاف المُخبر بنقل الصحيح والسقيم إشارةٌ واضحةٌ على لزوم التثبُّت من إخباراته والتحقُّق منها قبل الأخذ بها والعمل عليها.

## ثالثاً) الأخذُ عن الضّعفاء ورواية المُنكرات

جرى عند جُملةٍ من أهل الحديث عدُّ الرّواية عن الضّعفاء ((من أسباب الذمِّ)) (جديدي نزاد، ١٤٢٢، ص ١٩٦) لراوي الخبر، وقد جرى عند بعض علماء الحديث تخصيصُ الوصف بالذمِّ فيما ((كان مشعراً بميله إليهم)) (الخليلي، ١٤٣٠، ص ١٨٣)، والضعيفُ هو وصفٌ ((لا ريب في دلالته على الذمِّ والقَدح)) (المامقاني، ١٤١١، ج ٢، ص ٢٩٥)، فإذا ما وُصفَ الرّواي بالتّقل عن الضّعفاء جرى التوقّف في إخباراته فيما لو كان قاصداً لمعانيتها، مائلاً لمضامينها. فإذا ما لوحِظَ أنّ رويّاً يروي عمّن لم يتّصفوا بالوثاقة والعدالة من الرّواة، كان ذلك سبباً في التوقّف عن الأخذ بروايته؛ لاحتمال تساهله في مصدر الخبر وعدم تثبته منه.

وئيّبهُ البحثُ هنا إلى أنّ الإشارة لهذا الوصف هنا ليست إشارةً بصدد تفصيل البحث الحديثي فيه؛ إنّما هي تبيانٌ لوصف حديثي جرى اعتماده في تحقيق سلامة الأحاديث، ويجري كذلك على الأخبار المزيّفة المعاصرة، فإنّ مصدر الخبر إن عُرف عنه أخذه ممّن لا يصحّ الأخذُ منه، وقبوله بتلك الأخبار ومضامينها، فهذه علامةٌ على لزوم التّحقّق من خبره وعدم الأخذ به على نحو التّسليم.

وكذلك الحالُ فيما ذكر أهل الحديث من رواية الأخبار المُنكرة، والمُنكر من الحديث هو ((الحديثُ الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة)) (الصّالح، ١٤١٧، ص ٢١٣)، فإذا كان الرّواي للحديث المُخالف لحديث الثّقة شخصاً مُتّصفاً بالوثاقة سُمّي حديثه بالشاذ (الحرش، ١٤٢١، ص ١٥٣)، وهو عموماً وبغضّ النظر عن حال ناقله خبرٌ فيه مُخالفةٌ لخبر نقله الثّقات، ولأجله قيل أنّ المُحدّثين ((كثيراً ما يجرحون الراوي بخبرٍ واحدٍ منكرٍ جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر)) (الأعظمي، ١٤١٠، ص ٨٤).

إنّ تطبيق وصف رواية المُنكرات في تمييز حال نقلة الأخبار المُزيّفة له شأنٌ مهمّ في هذا المقام؛ ذلك أنّ كثيراً من الأخبار المُزيّفة التي تنتشر في وسائل التواصل الاجتماعيّ وغيرها إنّما تكونُ مُخالفةً لما يتمّ إبلاغه من المُختصّين وأهل المعرفة، والمُخالفة لهم تكونُ لأسبابٍ شتى كادّعاء التآمر على الشعب أو الانتفاع من الكوارث وغيرها.

من هنا صارت ملاحظة مُخالفة المُخبر لجمهور أهل التّخصص والمعرفة علامةً مهمّةً في التأشير على كونه خبراً مُزيّفاً يجرّدُ الحذر منه، إذ أنّ ((الأخبار الرّائفة تتنوع في مضمونها وأشكالها، فقد تكونُ تقارير ملقّقة تماماً، أو تشويهاً للحقائق من خلال تحريف المعلومات أو تقديمها بسياقٍ خاطئ، أو حتى استخدام الصّور والفيديوهات المفبركة لدعم الأخبار الكاذبة)) (الصادقي والأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٦٠)، ويستغلّ صنّاع الأخبار المُزيّفة في كثيرٍ من الأحيان المواقف المُجتمعيّة العامّة التي يمرّ بها المُجتمع والتي تكونُ فيها استجابة المتلقّي لتلك الأخبار ((أكثرَ عاطفيّةً وتأثراً تجاه المواقف الصّادمة والمفاجئة، وهو ما يُعزّز انتشار الشّائعات والأخبار المفبركة والكاذبة)) (الصادقي والأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٥٨).

يتّضح ممّا تقدّم، أنّ البحث النقديّ للسند الحديثيّ قد توافر على آلياتٍ لتحقيق صفات لازمةٍ في قبول خبر المُخبر، بخلافها فإنّ الإخبارات تكونُ أبعد عن تحصيل القيمة المعرفيّة المرجوّة منها، ويُمكنُ الاستنادُ إلى تلك الآليات في البحث التحقيقيّ المعاصر لتمييز الأخبار المُزيّفة عن غيرها، بما يُعطي قرائن وإشاراتٍ تكشفُ عن عدم سلامة الصّفات الحاليّة للمُخبر اللازمة لقبول خبره.

## المبحث الثاني: آليات النقد الحديثي المتنبي في تمييز الأخبار المزيفة

### المُعاصرة

يُعرف النقد الحديثي المتنبي على أنه البحث الحديثي الناظر إلى تمييز الصحيح من المضامين الحديثية عن غيرها، فالنقد المتنبي يُعنى بـ ((معناه فقط، دون النظر إلى السند)) (الغوري، ١٤٢٨، ص ٨١٦)، والنظر فيه يكون إلى ((متن الرواية ومضمونها، مع غض النظر عن حال رواها من القوة والضعف)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ١٨٤).

وهو يبتني على قاعدة عقلية مفادها ((أن العقلاء بطبيعتهم يرفضون التصديق بأي قضية إذا كانت منافية لما هو ثابت لديهم بالعلم واليقين)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ١٩١)، فإن ورد مضمون حديثي يخالف ما ثبت بالواقع والدليل اليقيني فلا يبقى أمام العاقل إلا رفضه وعدم الامتثال إليه، لأنه ظني يخالف قطعياً؛ إذ أن المخالفة المضمونية ((لما هو متيقن من البديهيات العقلية، والوقائع التاريخية، والحقائق الكونية، والقوانين العلمية، وما هو ثابت بالحس والتجربة)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ١٩١) تعني وبصورة واضحة بيّنة عدم سلامة المضمون الحديثي، ويترتب على ذلك عدم سلامة الأخذ به والعمل عليه.

مضافاً إلى ذلك، فإن النقد المتنبي يستند إلى قاعدة شرعية، تتفرّع إلى تفصيلات لن يتعرّض لها البحث؛ ذلك لأن الغرض من هذه الدراسة تبيان آليات لعلاج الأخبار المزيفة المعاصرة لا الأخبار الشرعية التي يمكن ردها بالنصوص الشرعية الكريمة وهي النص القرآني والنص الحديثي (يُنظر: الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ١٩١).

وسيدكر البحث ثلاثه من الآليات التي جرى الاستناد إليها في نقد المتن الحديثي، والتي تنفع في كونها آليّة في نقد وتمييز الأخبار المزيّفة المعاصرة، وعلى ما يأتي:

### أولاً) مخالفة ما دلّ العقل على ثبوتها

يُعنى من هذه القاعدة التّقدية المتنيّة هو منافية المضمون لما ثبت ضرورةً من حُكم العقل وبتبعه حُكم العقلاء، فإذا ما ثبت أمرٌ على نحو الصّورة بحُكم العقل كان لزاماً الردّ المضمونيّ لكل ما يخالفه حتّى ولو كان ناقله من الثّقات (يُنظر: الهاشمي ع، ١٤٣٠، ص ١٩٣).

على أنّه تحقّق الإشارة هنا إلى أنّ النقد المتنيّ لمضامين الأحاديث المُستند للثّابت العقليّ كانت عمليةً جاريةً عند المحدثين، حتّى وإن كانت بنسبة أقلّ من استعمال التّقد السنديّ للأحاديث، إذ لم تخلُ عملية نقد مضمونيّ من بحثٍ عقليّ يجري توظيفه فيها (يُنظر: الأعظمي، ١٤١٠، ص ٨١).

وتتعدّد مظاهر التّقد العقليّ للمضمون، فمنها مثلاً أنّ المُشرع الإسلاميّ بما أنّه معصومٌ وهو ((لكماله وعصمته ومقامه وشأنه في النّبوة والإمامة لا يصدر عنه فعل ولا قول ينافي العقل)) (الربّاني، ص ٤٠)، إذ الفرض في هذا المقام أنّ المعصوم ممثّل للحقيقة، فما يقوله او يفعله لا يُمكن أن يُخالفها، والدليل على الحقيقة هو العقل، فلا يُمكن أن يكون الفعل والقول المنقول عن المعصوم مُخالفاً للدليل العقليّ وحُكمه، هذا هو الاستدلال عند الدّاهبين للتّقد العقليّ للمضامين بناءً على عصمة المنقولة عنه التّصوص.

يُضاف إلى ذلك من المظاهر هو ما يُخالف ما ثبت بالدليل الصّوريّ اليقينيّ من أحكام العقيدة والتّشريع في النّص الإسلاميّ (يُنظر: الهاشمي ع، ١٤٣٠،

ص ١٩٣)، فإذا ما ثبت بالدليل اليقيني كالتواتر أو ما يقرب منه الاعتقاد السليم في مسألة ما، فلا يصح حينها قبول خبر يُنافي ذلك الدليل الذي ثبت بالضرورة العقلية، وكذلك الحال في أدلة التشريع، فلا يصح قبول ما يخالف الثبات الضروري من الأحكام التشريعية، وهذا يعني أنّ الإثبات الناشئ من حكم العقل له مركزية أكيدة في تحقيق سلامة مضمون الخبر من عدمه.

ويترتب على ذلك، أنّ الأخبار المزيفة المعاصرة في كثير منها مخالفة لما ثبت من ضرورة العقل، كالمقاطع المرئية المزيفة، والصوتيات المعدل عليها، والتي تُخالف ثباتاً عقلياً في حادثة أو سلوك أو تكوين خلقي، بما يجعل هذه المخالفة أساساً متيناً يصح الاستناد إليه في تمييز السليم من مضامين الأخبار المعاصرة الشائعة، فمجرد الملاحظة لهذه المخالفة يعني وجود استفهام على صحة مضمون الخبر، ممّا يستدعي تحقيقاً وتثبتاً منه قبل قبول المضمون والعمل عليه أو نشره. إنّ البحث العقلي في نقد الأخبار المزيفة المعاصرة يتأتى من لزوم (تنمية وتعزيز مهارات التفكير الناقد لدى الأفراد والمستخدمين؛ فالتفكير بطريقة ناقدة يُعدّ عنصراً مهماً من عناصر التعامل بوعي ووضوح مع وسائل ومنصات الإعلام)) (الصادق والأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٦٣).

## ثانياً) الضعف والركّة في الصياغة أو المعنى

يُنظر النقد المتنيّ وكما تقدّم بيانه إلى المضمون وحده، فيعمل على ملاحظته وتحليله لتمييز السليم منه عن غيره، وهذا ما جرى في بعض ركائز النقد المتنيّة، من هنا جرى استبعاد الأحاديث التي تنسب إلى النبي الأكرم ((الكلام الركيك لفظاً ومعنى، الفارغ من المضامين التربوية والتوجيهية، في المجال العقائدي و التشريعي

و الأخلاقي، التي تهدف لرفع مستوى الإنسان المسلم، و تنفعه في دنياه و آخرته، ممّا يستبعدُ صدوره عن بلغاء المتكلمين، و من أصحاب المبادئ الإصلاحية من البشر الاعتياديين ممّن لا يرتبطون بالسماء، فضلاً عن المعصومين)) (الهاشمي ع، ١٤٣٠، ص ٢١٤).

و بتعبيرٍ آخرَ، فإنّ ((من جملة القواعد و المعايير الصحيحة لمعرفة الحديث الموضوع عن غيره هو وجود اللحن في العبارة، أو ركة في المعنى، أي كان اللفظ أو المعنى ركيكة، فذلك يستحيلُ ولا يجوزُ صدوره عن أفصح من نطق بالضاد و أهل بيته)) (الربّاني، ص ٥٨٤).

و على ذلك، كانت الصياغة علامةً دالةً على كون المضمون غير سليم النسبة إلى قائله، بعد معرفة أنّ المنسوب له هو الفصيحُ البليغ الذي لا يتعقل تضمّنُ هذه الركة اللفظية في كلماته.

و عوداً على الآليات المرجوة في تمييز الأخبار المزيفة، فإنّ كثيراً منها يمكنُ ملاحظة الضعف الأسلوبي و ركة الصياغة فيها، و لعلّ السبب في ذلك أنّها تصدرُ عن غير أهل العلم و التخصص، حاملةً هدفاً يُرتجى منها بعيداً عن العلم الحقيقي و المعرفة الواقعية، و ملاحظة مثل ذلك في الخبر المنتشر هو علامة حمراء على ضرورة التثبت منه و الحذر من مضمونه قبل التّحقّق منه.

بل إنّ كثيراً من الأخبار المزيفة إنّما تُنسب إلى مؤسّسات رسمية أو إعلامية أو علمية رصينة، ممّا يعني توافر الركة فيها و الضعف الأسلوبيّ أمراً غير مقبول يوردُ علامة استفهامٍ على حقيقتها و سلامتها، و صحّة نسبتها إلى من نسبت إليه.

و بتعبيرٍ آخر، فإنّ ملاحظة طريقة كتابة الخبر هي من العلامات الأكيدة للتمييز بين الخبر المزيّف و غيره، فإنّه ((في حال تضمّن الخبر المنشور الكثير من الأخطاء

الإملائية والنحوية غير المُبررة، ففي ذلك إشارةً قويّةً إلى أنّه يفتقرُ إلى المصدقيّة، لأنّ الأخبار المُهمّة المنشورة بواسطة مؤسّساتٍ رصينةٍ وموثوقةٍ غالباً ما تكون مدقّقةً ومُصحّحةً)) (مؤسّسة الفكر العربي، ٢٠٢٢).

### ثالثاً) مُخالفةُ الواقعِ التّاريخيِّ والعلميِّ

تُعدّ مُخالفةُ المضمونِ الحديثيِّ لما ثبت تاريخياً أسلوباً من أساليبِ النّقدِ الحديثيِّ له، والمقصودُ منه هو ((عرض مضمون الحديث على التاريخ الصحيح، فما خالفه أعرض عنه، باعتبار أن الثابت من التاريخ بالعلم واليقين الذي اتفق عليه علماء المسلمين وأهل السير والتاريخ)) (كاظم، ٢٠١٣، ص ٣٣٣).

وبما أنّ الثّابت التّاريخيِّ لا يُمكنُ تحقيّفه على نحو الجزم واليقين في كثيرٍ من الأحيان، كان المُراد من الحقيقة التّاريخيّة في النّقد المضمونيِّ المُراد هي ((الحقيقة النسبية التي يحصل منها الوثوق و الاطمئنان سواء كان هذا الوثوق أو الاطمئنان ناشئاً من تراكم نسبة الاحتمالات، أو تراكم القرائن و الأدلة، أو غير ذلك، مما يوّلّد لدى الباحث القناعة على وقوع هذه الحادثة أو تلك)) (كاظم، ٢٠١٣، ص ٣٣٤)، وهذا يعني أنّ المُخالفة المضمونيّة لما تكاثرت الأدلّة التّاريخيّة في الدّلالة عليه يعني أنّ الحديث سيواجه إشكاليّةً بالغةً في سلامته المضمونيّة؛ ذلك أنّ من الصّعوبة عزلُ تلك القرائن التّاريخيّة والأخذُ بمتنٍ حديثيٍّ يُخالّفها.

لذا فإنّ الحدث التّاريخيِّ الموجِبَ للاطمئنان بصدوره نتيجةً القوّة المعرفيّة التي يمتلكها دليله ((يكون ميزاناً لمعرفة النقول الصحيحة عن النقول الباطلة الفاسدة)) (الربّاني، ص ٣٧١).

إنَّ الأخبارَ المزيّفة المُعاصرة يهدَفُ كثيرٌ منها إلى تضليل الرأى العامّ، أو تشويه حال الشّخوص، أو التأثير على الأحوال العامّة، أو توجيه المُجتمع نحو هدفٍ بغرضٍ معيّن، فضلاً عن تشويه الحقائق لتحصيل المكاسب، وكذلك إثارة التوتّرات الاجتماعيّة (يُنظر: الصادقي و الأشعري، ٢٠٢٤، ص ١٦٠-١٦٢)، وغيرها من الأغراض غير القويمة، تعتمدُ في جوهرها على التّضليل، وهذا يكونُ في كثيرٍ من الأحيان بمُخالفة الواقع التّاريخي، وما ثبت من الحقيقة التّاريخيّة، وبالتّحقق وإعمال الحسّ النقديّ في ملاحظة الحقائق التّاريخية الثّابتة بالأدلة المعرفيّة المعتبرة فإنّ كثيراً من تلك المزيّفاتِ ستظهرُ وتّضح، وهذا ما يعني أن الخبر في مضمونه إن خالف ما يعلمه المُخاطبون من حقيقةٍ تاريخيّةٍ معروفةٍ ومشهورةٍ، فإنّ ذلك علامةٌ أكيدةٌ على وجود الإشكال في مضمونه ممّا يمنعُ من قبوله ويوجب التّحقّق منه.

يضافُ إلى هذا الحقل من الأساليب التّقدّيّة ما يُخالفُ الواقع العلميّ، والذي يُعبّرُ عنه بما يُخالفُ ((ما هو ثابت بالحسّ وبالتّجربة)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ٢٤٤)، أو ما هو مُخالفُ ((للحقائق الكونية والقوانين العلمية)) (الهاشمي ع.، ١٤٣٠، ص ٢٣٩)، وورود مضمونٍ خبريٍّ يُخالفُ ما أثبتّه العلمُ والتّجربة فإنّه يُقابَل بالرّد وفقاً لمنهج التّقد المتّين (يُنظر: الرّباني، ص ٣٤١)؛ ذلك أنّ الثّابت بالعلم ثابتٌ بالتّجربة المتكرّرة الصّحيحة، بما لا يدعُ مجالاً لقبول مضامين تُخالفُها في المعنى.

والأمرُ نفسه يردُّ على الأخبار المزيّفة المُعاصرة؛ فإذا ما لوحظَ خبرٌ مزيّفٌ مُخالفٌ لما ثبت من قول المُختصّين في العلوم النَّاشئ قولهم لا عن اجتهادٍ وتقوّل

بل من تجربةٍ وحسٍّ وبرهانٍ، كان ذلك علامةً على التوقّف فيه وإجراء التّحقيق عليه قبل العمل به.

على أنّ الأخبارَ المزيّفة المُعاصرة لتعدّد أغراضها في التّضليل والتّزييف، فهي تهدفُ إلى إنتاج تفسيراتٍ علميّةٍ زائفةٍ بديلةٍ للتفسيرات العلميّة الرّصينة (يُنظر: أمكور، ٢٠٢١)، وهذا ما يجعلُ مخالفة المضمون الخبريّ المعاصر للحقائق العلميّة الثّابتة علامةً على الحذر منه ولزوم التوقّف فيه والتثبّت من سلامته المضمونيّة.

## النتائج والتوصيات:

لوحظ من إجراءات البحث عدّة من النتائج، يتمّ ذكرها، مع الإشارة إلى بعض من التوصيات البحثية المستفادة من الدراسة، وهي على ما يأتي:

أولاً) يُعدّ علم الحديث بقواعده المُعتبرة في تحقيق سلامة الخبر والمُخبر ركيزةً أساسيةً من ركائز تحقيق المعرفة العلمية؛ ذلك أنّه يحقّق الطريق إلى اعتماد الأخبار بعد أن يضع المُثبتات اللازمة لها والتي تكفل سلامة التّحقق من اتّصاف المُخبر بصفات قبول خبره، وسلامة التّحقق من اتّصاف المضمون الخبري بصفات قبوله والعمل به.

ثانياً) إنّ تعميم قواعد علم الحديث على الحياة المُعاصرة أمرٌ مهمٌّ جداً؛ ذلك أنّها قواعدٌ ناشئةٌ عن جهود علميةٍ كبيرةٍ أنتجها علماء الحديث، درست وحقّقت أساليب وآليات بالغة النّفع في تحقيق القيمة المعرفية للأخبار.

ثالثاً) من الظواهر المُعاصرة غير القويمة في عموم وسائل التّواصل الحاليّة وعلى الأخصّ منها الوسائل الإلكترونيّة هي ظاهرة انتشار الأخبار المزيفة، وهي تلك الأخبار التي تلبس لبوس الحقّ وتنطوي على ما يخالف الحقيقة والواقع، ممّا يستدعي إيجاد الآليات السليمة التي تمنع آثارها على الفرد والمُجتمع.

رابعاً) للأخبار المزيفة آثارٌ متعدّدة، لا تقتصر على آثار بسيطةٍ وحسب، بل تتعدّها إلى ما يُسبّب التوتّرات والنزاعات، ويضرّ البيئة المُجتمعيّة الآمنة؛ ممّا يجعل ضرورة التصدّي لها شأنًا عاجلاً بالغ الأهمية، وليس أمراً ترفيهاً يُمكنُ غضّ الطرف عنه وإهماله.

خامساً) توافرت هذه الدّراسة على عدّة من القواعد المعمول بها في منهج التّقد الحديثي، والتي تنوّعت إلى قواعد تُعنى بنقد السّند وهو المُخبر للخبر، وإلى

قواعد تُعنى بنقد المضمون وهو نصّ الخبر نفسه، وقد أجرت الدّراسة موائمةً في تحقيق الانتفاع من القواعد النقدية في علم الحديث نحو الانتفاع منها في التّمييز بين الأخبار المزيّفة المُعاصرة، هادفةً من ذلك السّير في طريق إيجاد الآليات العلاجية لظاهرة خطيرة هي ظاهرة الأخبار المزيّفة درءاً لآثارها المُضرة على المُجتمع بأكمله وأفراده.

سادساً) تحقّق الإشارة ويجدرُ التنبيه إلى أنّ الدّراسة سلّطت البحث على عينةٍ من الآليات النقدية التي جرى استعمالها في النّقد الحديثي، على أنّ البحث الموسّع سيجدُ كمّاً كبيراً من تلك الآليات النقدية الحديثية التي تنفّع في تأصيل مُرتكزاتٍ لتمييز المُزيّف من الأخبار عن غيره في الأوقات الحاضرة.

سابعاً) توصي الدّراسة بتعميم الآليات النّقدية الحديثية نحو إيجاد ثقافةٍ نقديةٍ مُجتمعيةٍ لها حسنٌ متنوّرٌ يميّز بين الخبر السّليم من المزيّف، إذ أنّ الأخبار المزيّفة في الأصل موجّهة نحو عامّة أفراد المُجتمع، بما يجعل ضرورة توافر الأفراد على المنطق النّقدي القائم الأسس العلميّة السّليمة أمراً لازماً ينبغي تحقيقه للجميع.

ثامناً) يتأكّد تأسيس أصولٍ عامّة تُسهّم في ترصين تحقيق المعرفة العلميّة القيّمة، وهذا ما يتأكّد وبصورةٍ أكبر بعد مُلاحظة الطّوارئ التي تتعرّض لها منظومات المعارف العلميّة، ممّا يجعلُ لزوم توجّه الجهود نحو درء كلّ ما يؤثر على القيمة المعرفية للمنهج العلميّ وأصوله وركائزه المتنوّعة.

## المصادر والمراجع

١. جعفر السبحاني. (١٤٢٨). أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية. مؤسسة الإمام الصادق.
٢. زهية يسعد. (٢٠٢٠). الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين دراسة ميدانية خلال أزمة كورونا. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، ٣ (١).
٣. سليمان مسلم الحرش. (١٤٢١). معجم مصطلحات الحديث. مكتبة العبيكان.
٤. صبحي الصالح. (١٤١٧). علوم الحديث ومصطلحه. المكتبة الحيدرية.
٥. عبد العزيز الصادق، و سعيد الأشعري. (أبريل، ٢٠٢٤). الأخبار الزائفة في وسائل التواصل الاجتماعي: تأصيل في المفهوم وبحث في الدوافع والأسباب. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، ١ (١).
٦. عبد العزيز الهلالي. (نوفمبر، ٢٠٢٤). الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة في الفضاء الرقمي خلال الأزمات: أزمة كورونا أنموذجاً. مجلة المعرفة (٢١).
٧. عبد الله المامقاني. (١٤١١). مقباس الهداية في علم الدراية. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
٨. عبد الماجد الغوري. (١٤٢٨). معجم المصطلحات الحديثية. دار ابن كثير.
٩. عبد الهادي الفضلي. (١٤٢٠). أصول الحديث. مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر.

١٠. عثمان أمكور. (١٢ ٠٥ , ٢٠٢١). أخبار سيئة، أخبار جيّدة ... قراءة في كتاب "إبستمولوجية الأخبار الزائفة". تم الاسترداد من معهد الجزيرة للإعلام: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1692>
١١. علي الخليلي. (١٤٣٠). سبيل الهداية في علم الدرّاية والفوائد الرجالية. (تحقيق: السيّد محمود المقدّس الغريفي) منشورات الفجر.
١٢. علي حسن الهاشمي. (١٤٣٠). إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن. ناظرين.
١٣. علي حسن مطر الهاشمي. (٢٠٠٩). منهج نقد المتن في تصحيح الروايات وتضعيفها. دار البحار.
١٤. كريم دواجي، و نسيمه سحنون. (مارس، ٢٠٢٣). آليات محاربة الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة الرسالة للدراسات الإعلاميّة، ٧ (١).
١٥. لبني رحموني. (ديسمبر، ٢٠٢٠). الأخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي مضمونها وطرق التحقق محاربتها. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، ٣ (٢).
١٦. لويس معلوف. (١٣٧١). المنجد في اللغة. إسماعيليان.
١٧. محمد أبو الليث خير آبادي. (١٤٢٩). معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنّفين فيه. دار النفائس.
١٨. محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب. دار الفكر.
١٩. محمّد جواد كاظم. (٢٠١٣). المنهج الغائي في تصحيح الحديث عند الإماميّة. دار الرافدين.
٢٠. محمد حسن الربّاني. (بلا تاريخ). أصول نقد الحديث.



